Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 106-119
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.7

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Analysis of the explanatory factors of inflation in Iraq for the period (2003-2021)

Khalil Abdul Karim Mohsen* [A], Haitham Sahi Jadaan [B], Numan Monther Younes [C]

[A] Faculty of Economics and Management, University of Sousse
[B] Federal Ministry of Finance
[C] College of Administration and Economics, Tikrit University

Keywords:
Inflation, Exploratory Factor Analysis, Consumer Expenditure, Iraqi Economy.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 18 Apr. 2023
Accepted 29 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Khalil Abdul Karim Mohsen
Faculty of Economics and Management, University of Sousse

Abstract: This paper examines the determinants of inflation in Iraq over the period 2003-2021. To do so, the annual inflation rate of the Iraqi economy was examined using econometric models. The exploratory factor analysis was used which showed that there is a social problem of the prevalence of drug and alcohol addiction in the society and an economic problem of the dominance of expenditure on these items as the second largest expenditure after food expenditure. Moreover, the results indicate that consumer expenditure on final goods is the most prominent factor which drives the spending habits in the Iraqi society. The study results provide evidence that the Iraqi authorities should pay more attention to curbing consumption among individuals and educating them on the importance of saving and investing to avoid money and other resource waste, as well as imposing higher taxes on imports of drugs, tobacco, and alcoholic beverages to counter the problem of hard currency leakage for controlling inflation in Iraq.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 106-119
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.7

تحليل العوامل المفسرة لظاهرة التضخم في العراق للمدة (2003-2021)

خليل عبد الكريم محسن
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف
جامعة سوسة

هيثم ساهي جدعان
وزارة المالية الاتحادية

نعمان منذر يونس
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

تبحث هذه الورقة في العوامل المفسرة للتضخم في العراق للمدة 2003-2021 للقيام بذلك، تم فحص معدلات التضخم السنوية للاقتصاد العراقي باستخدام نماذج الاقتصاد الكمي، إذ تم استخدام (التحليل العاملي الاستكشافي)، وقد أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود مشكلة اجتماعية تتمثل بانتشار ظاهر الإدمان على السكائر والكحول في المجتمع ووجود مشكلة اقتصادية تتمثل باحتلال الانفاق على هذه السلع المركز الثاني بعد الانفاق على الطعام.. فضلا عن ذلك، تشير النتائج إلى أن الانفاق الاستهلاكي على السلع النهائية هو الطابع الأبرز الذي يطغى على عادات الانفاق في المجتمع العراقي. تقدم نتائج الدراسة دليلاً على أن السلطات في العراق يجب أن تولي مزيدًا من الاهتمام بشأن ترشيد الاستهلاك بين افراد المجتمع والتثقيف بأهمية الادخار والاستثمار لتجنب الهدر في الأموال والموارد الأخرى، وكذلك فرض ضرائب مرتفعة على الواردات من السكائر والتبغ والمشروبات الكحولية لتلافي خطورة تسرب المزيد من العملة الصعبة من أجل السيطرة على معدل التضخم في العراق.

الكلمات المفتاحية: التضخم، التحليل العاملي الاستكشافي، الانفاق الاستهلاكي، الاقتصاد العراقي.

المقدمة

مما لا يقبل الشك أن ظاهرة التضخم تُعد من المشاكل الاقتصادية الخطيرة بصفتها آفة تسبب تآكل مدخولات الأفراد ومدخراتهم النقدية وبالرغم من الحيز الكبير الذي أخذته هذه الظاهرة في الادبيات والمدارس الاقتصادية فلا زالت الاقتصاديات المتقدمة والنامية تتعرض بين فترة وأخرى لموجات تضخمية تتراوح شدتها بين دولة وأخرى تبعاً لنوع الهيكل الاقتصادي ومدى مرونته وكذلك عادات الاستهلاك وطبيعة الأفراد في تلك الدولة أو ذلك المجتمع، فقد أشار كينز إلى أن أهم محرك لمستشعرات التضخم في العالم يعود إلى الطلب الاستهلاكي الفعال ولما كان الطلب الاستهلاكي الفعال يشكل نسبة كبيرة من الانفاق الكلي فأن أي تغير في هذا الانفاق سيؤدي إلى حدوث آثار محسوسة على المستوى العام للأسعار والعراق منذ أن اتبع سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد العام 2003 يتعرض اقتصاده إلى موجات من ارتفاع الأسعار بين الحين والآخر لاسيما إن هذه الموجات تزامنت مع زيادة الانفاق الحكومي وخاصة الانفاق المتعلق بتعزيز القدرة الشرائية عن طريق زيادة دخول الموظفين او المبالغ المخصصة لبرامج مكافحة الفقر والمعروفة محلياً بإعانات الحماية الاجتماعية ففي ضل مجتمع تكاد تنعدم فيه ثقافة الادخار والاستثمار فإن النتيجة الحتمية لتلك الدخول يكون انفاقها على السلع الاستهلاكية ذات الصبغة النهائية، ونظراً لأن أغلب السلع في السوق العراقية مستوردة فقد عزز ذلك من انسياب التضخم العالمي ليؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي، ولكون المؤشر الحقيقي والمهم لمستوى التضخم في العراق هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك فقد اهتمت هذه الدراسة بتسليط الضوء على سلة المستهلك في العراق لمعرفة أي مكون من مكونات هذه السلة كان له الأثر الأكبر في تحريك مستويات الأسعار.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على سلة المستهلك للفرد العراقي بعدّها مقياس للتضخم وانعكاس للقدرة الشرائية لدخول الأفراد.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة الدراسة في تحديد أي مكون من مكونات سلة المستهلك في العراق كان الأكثر تفسيراً لظاهرة التضخم من خلال التأثير على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

- ❖ التعرف على ماهية التضخم.
- ❖ التعرف على ماهية الأرقام القياسية.
- ❖ تحليل مكونات سلة المستهلك.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية النهائية من أكثر العوامل التي تفسر ظاهرة التضخم في العراق.

منهجية البحث: يرتكز البحث بجانبه النظري على تسليط الضوء على المفاهيم الخاصة بكل من التضخم والأرقام القياسية لأسعار المستهلك أما كمياً وقياسياً فقد تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي لمعرفة تباين العوامل ضمن الظاهرة المراد دراستها وتوزيع نسب الانفاق على المحافظات جغرافياً باستخدام البرمجيات الخاصة بالاقتصاد المكاني.

هيكلية البحث: يتكون هيكل البحث من جزأين تناول الجزء الأول منه ماهية التضخم وأنواعه ومن ثم التطرق إلى ماهية الأرقام القياسية وطرق قياسها أما الجزء الثاني فقد اشتمل على التطبيق العملي لأنموذج التحليل الاستكشافي للعوامل ومناقشة نتائج البحث.

المحور الأول

التأصيل النظري لمعدل التضخم والأرقام القياسية

أولاً. التضخم (المفهوم، الأنواع، الأسباب):

1. **مفهوم التضخم:** يُفسّر التضخم على أنه حركة واتجاه تصاعدي للأسعار تتسم بالاستمرارية الذاتية نتيجة لوجود فائض في الطلب يفوق الزيادة في العرض، أي أن التضخم هو عبارة عن ارتفاع متواصل ودائم في الأسعار داخل الاقتصاد القومي، لذا فهو ليس ظاهرة مؤقتة وهذا يعني عدم وجود تضخم عند تزايد الأسعار مرة واحدة، بل هو ارتفاع تراكمي وتدريجي مستمر في الأسعار، ويتم استخدام الأرقام القياسية للأسعار من أجل قياس واحتساب تطورات حركة واتجاه الأسعار، والتي يتم الإشارة إليها بمتوسطات نسبية وزمنية للأسعار (ساموبلسون ونوردهاوس، 2001: 120).
2. **أنواع التضخم:** توجد عدة أنواع للتضخم نبرز أهمها فيما يأتي (رزق، 2010: 134):

أ. **التضخم الأصيل (Original inflation):** ينشأ هذا النوع عندما تكون هُناك فجوة تفسرها زيادة في الطلب الكلي بالمقارنة مع تراجع معدلات الإنتاج، وهذا من شأنهِ أن يتسبب بارتفاع الأسعار.

ب. **التضخم المكبوت (Suppressed Inflation):** وهي الحالة التي تكون الأسعار فيها مرتفعة بشكل واضح وذلك بفعل مجموعة اجراءات وسياسات توضع وتتميز بأن لها قيود وضوابط تحول دون تزايد الانفاق الكلي وارتفاع الأسعار.

ج. **التضخم المفرط (Heparin Inflation):** وهي الحالة التي تظهر نتيجة لارتفاع معدلات التضخم بمستويات مرتفعة يصحبها تداول سريع وآني في سوق النقد، وهذا النوع قد يدفع باتجاه انهيار العملة محلياً، كما حدث في كل من ألمانيا في عام 1921 وكذلك في هنغاريا خلال العام 1945 في الفترة التي تلت لحرب العالمية الثانية (عبد الباقي، 2016: 54).

د. **التضخم الزاحف (Creeping Inflation)**: يتجلى هذا النوع التضخمي في حال خروج الاقتصاد من وضع الركود والكساد إلى مرحلة النمو، ويزداد وقع هذا النوع من التضخم في حال كون معدل تغير الأسعار بطيء وبصورة غير ملموسة فترتفع أسعار السلع والخدمات على أثر ذلك وتتطلب مدة زمنية طويلة (وناس وآخرون، 2017: 166).

3. **أَسباب التضخم:** تقسم أَسباب التضخم إلى أسباب حقيقية وكذلك أسباب نقدية، وتُعزى الأسباب الحقيقية لأسباب احتكارية بالدرجة الأساس سواء كانت من جانب العمال أو أرباب العمل، أما الأسباب النقدية فتُعزى أَساساً إلى تزايد كمية النقود ويمكن توصيف الحالة بانها نقوداً كثيرة تُطارد سلعاً قليلة، كما ينشأ التضخم كذلك بوساطة اختلال استقرار موازين القوى الاقتصادية من حيث كونها هيكلية أَو غير هيكلية ويحدث ذلك على صعيد الاقتصاد الكلي والجزئي، ويعد التضخم ظاهرة اقتصادية بحتة تظهر نتيجة تفاعل عوامل عدة ومسببات لابد من تحديدها وتسليط الضوء عليها، فضلا عن معرفة طبيعة العلاقة بينها، وبما أن التضخم يُفسر بأنه نتيجة حصول الفجوة بين كل من الطلب الكلي والمعروض الكلي من السلع المنتجة عند مستويات الاستخدام الكامل، ولذا لكي يبقى الاقتصاد عند الوضع التوازني والمستقر لابد من تساوي جانبي الطلب الفعلي والعرض الكلي (كمال، 2018: 36).

كما يتضح أن هناك عدة أسباب للتضخم نذكر منها ما يأتي:

أ. **التضخم الناشئ بسبب الطلب الكلي:** ينجم هذا النوع من التضخم على أثر عدم التوافق ما بين الطلب والعرض، وإن ارتفاع الطلب النقدي بالمقارنة مع المعروض النقدي سوف يخلق زيادة في كمية الدخول النقدية للأفراد، وذلك دون أن يقابله ارتفاع في كمية الدخول الحقيقية والانتاج من قبل الأَفراد الذين حصلوا على تلك الأرصدة النقدية، مما نجم عن ظهور ارتفاع في المستوى العام للأسعار وكذلك نقص في الانفاق الكلي، ومن ثم فإن هذا مؤكد من قبل وجهة نظر كل من المدرستين الكلاسيكية والكمية الحديثة واللتين تريان بأن التوسع النقدي هو المُسبب الرئيس في حدوث الزيادة في الطلب (عبد الحميد، 2011: 72).

ب. **التضخم الناشئ بسبب تكاليف الإنتاج**: هو التضخم الناجم عن ارتفاع مستوى الأسعار نتيجة الزيادة في أسعار عناصر الإنتاج وكذلك أسعار الانتاج النهائي، ومن العناصر الأُخرى التي تؤدي إلى ظهور التضخم الناشئ بسبب تكاليف الإنتاج هي (الجنابي وارسلان، 2009: 288-289):

- **تزايد معدلات الأجور**: والتي تعد من مصادر تضخم وتزايد تكاليف الإنتاج، وتكون تلك الزيادة ناجمة عن عوامل عدة أبرزها يتمثل في زيادة معدلات الأجور بسبب سطوة المساومة الكبيرة التي تمارسها النقابات العمالية من حيث قدرتها على زيادة أجور العمال بالتزامن مع ارتفاع الأسعار من أجل الحفاظ على تكاليف المعيشة، فضلاً عن أن زيادة أَرباح المشاريع قد تدفع العمال أيضاً في المطالبة بمستوى أجور أعلى.
- **التضخم المستورد:** يتبين من خلال الاقتصادات التي تتمتع بدرجة انكشاف تجاري واقتصادي مرتفع والتي غالباً ما تستورد معظم سلعها وخدماتها من بوابة العالم الخارجي انها مُعرضة لظهور هذا النوع من التضخم والذي يتسم بالارتفاع المتواصل والمتسارع في أسعار السلع والمنتجات الجاهزة وخصوصاً المستوردة كالملابس والأغذية الجاهزة والأحذية، وهو ما يعكسه ارتفاع في أسعار البيع لكل السلع في الأسواق المحلية.
- **التضخم الهيكلي:** وهو نتاج مجموعة علاقات تسودها النسبة الثابتة التي تمتد وتستمر عبر الزمان والمكان فضلاً عن التيارات والكميات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاجية والعمل وتوزيع الموارد

والمدخلات المالية والمادية في داخل المجتمع، كما توثر الضغوط التضخمية على كل من الطلب والإنفاق والإنتاج، فضلا عن هيكل الاقتصاد ككل من مشاريع وأفراد المجتمع (حسين، 2018: 95).

ثانياً. الارقام القياسية لأسعار المستهلك والمنتج (المفهوم، الاستخدامات):

1. **مفهوم الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index**: وهو مؤشر يمكن أن يقيس مقدار التغير في مستويات أسعار السلع والخدمات التي قد يقتنيها المستهلك مستقبلياً، إذ إن تلك التغيرات تؤثر بشكل مُباشر على القيمة الشرائية للدخول الحقيقية للمستهلكين وهي تمس بذلك رفاهيتهم، كما يمكن أن يُعد هذا الرقم القياسي مؤشراً مُعبراً عن مستوى الأسعار بشكل عام في بلد ما، إذ تُعنى معظم البلدان بتوفير وصياغة أرقام دقيقة وحقيقية تعبر عن هذا المؤشر نتيجة أهميته من خلال تأثيره المباشر في مستوى رفاهية الفرد فضلا عن مُجمل وضعه المعيشي، وإن طريقة احتساب مؤشر أسعار المستهلك قائمة على علاقة الأسعار التي يقدمها المستهلك في مكان ما مقابل سلة محددة من ما يُقارب الـ 400 وحدة من السلع والخدمات في عام محدد، مع اسعار ذات السلع في عام مرجعي يطلق عليه تسمية عام الأساس، كما قام الكتاب والباحثين في المجال الاحصائي في الولايات المتحدة الامريكية بتصنيف سلة المستهلك من حيث تضمين هذا المؤشر للأشياء الضرورية مثل الطعام والملبس والمسكن والانفاق للخدمات العامة والنقل، وتم اعطاء كل صنف وزن محدد ومعين وفقاً لأهميته النسبية بالنسبة لميزانية أسرة نموذجية، كما تجدر الإشارة إلى أنه بالنظر لكون اسعار الطاقة الأغذية سريعة التقلب حسب ظروف الطقس أو أزمات فقدان السلع وفي بعض الحالات لوجود فائض، فأن الجهاز الإحصائي أخذ على عاتقه إصدار نشرتين فيما يتعلق بالأسعار أحداهما تتضمن اسعاراً للأغذية وموارد الطاقة بينما الأخرى بدونها لتشمل سلعاً أُخرى (جدعان، 2018: 32).
2. **مفهوم الرقم القياسي لأسعار المنتج Product Price Index**: وهو مؤشر يقيس أسعار السلع التي تختلف باختلاف المراحل الإنتاجية، ويُقسم على أرقام قياسية متعلقة بالسلع النهائية واخرى تتعلق بالسلع الوسيطة وكذلك المواد الخام، ومن أجل تحليل الأسعار عموماً فأن الرقم القياسي لمراحل الانتاج المختلفة يعد أكثر منفعة من الرقم القياسي لمُجمل السلع، لأن الأخير يحمل في طياته جانب المبالغة عند تقدير التغيرات والتقلبات السعرية، فهو يحدد الأسعار بالنسبة للسلع النهائية والسلع الوسيطة فضلاً عن التموين بالجُملة ومكوناتها فضلا عن المواد الخام المتاحة للمزيد من العمليات الانتاجية على أساس أن أسعار الجملة من الممكن أن تتحول لأسعار تجزئة، لذا فإن تغير وتقدير مؤشر أسعار المنتج من الممكن أن يؤخذ عادة كوسيلة للتنبؤ بتغير مؤشر أسعار المستهلك، كما إن تغيرات مؤشر أسعار المنتج يمكن أن تتجاوز في العادة تغيرات مؤشر اسعار المستهلك، لشمول الأخير لأسعار السلع والخدمات بينما يشير الأول فقط لأسعار السلع والمنتجات التي تميل للمزيد من التقلبات والتغيرات (Arnold, 2008: 114).
3. **استخدامات الأرقام القياسية:** للأرقام القياسية استخدامات عدة ومتنوعة نوجز أهمها بما يأتي (البلداوي، 2009: 287):

أ. **قياس التضخم:** ويتم عبر توظيف الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في الصيغة الآتية:

$$\left(\frac{current\ CPI}{Earlier\ CPI} - 1\right) * 100$$

إذ إن CPI تمثل حصيلة الرقم وتجميعي لأسعار الانتاج i مضروباً بكمياتها واوزانها i أي إن:

$$CPI = \sum_{i=1}^{K} \text{product weights} * \text{Product prices}$$

ب. **قياس القوة الشرائية:** والمقصود به استخدام الأرقام القياسية لقياس واحتساب مدى انكماش قيمة العملة المحلية الى مُجمل قوتها الحالية عند وضع الشراء بالمقارنة مع قوة الشراء للعملة ذاتها في مدة سابقة يتم تحديدها ويعبر عنها بالصيغة الآتية:

$$\textbf{Purchasing Power} = \frac{\textbf{100}}{\textbf{CPI}}$$

ج. **قياس الانتاجية:** ويقصد بالرقم القياسي للإنتاجية هو حاصل قسمة قيم الانتاج على قيم مستلزماته، ومن استخداماته أيضاً ضمن هذا السياق هو قياس حجم انتاجية العامل لوحدة زمنية معينة كاليوم او الساعة، كما ويسمى الرقم القياسي لقياس إنتاجية العامل ويستخرج وفق الآتي:

$$\textbf{الرقم القياسي للإنتاجية} = \frac{\text{عدد ساعات العمل في سنة الاساس}}{\text{عدد ساعات العمل في سنة المقارنة}} \textbf{100X}$$

د. **قياس التبادل التجاري:** والمقصود هنا بالرقم القياسي فيما إذا كانت تغيرات واختلافات أسعار السلع في مجال سوق التجارة الدولية هي لصالح ذات الدولة المعنية أو لغير مصلحتها، ففيما لو كانت نسبة معدل التبادل التجاري تفوق الـ 100 وحدة، فإن ذلك يدل على ان مستوى أسعار الصادرات قد شهد ارتفاعا بأكثر من مستويات أسعار الاستيرادات، مما يولد الانطباع بأن البلد المعني من الممكن أن يستفيد من الفرق الحاصل بين المستويين، أما إذا كانت نسبة معدل التبادل التجاري تقل عن الـ 100 وحدة فهذا ذو دلالة على إن ارتفاع سعر الصادرات هو أقل حتماً من ارتفاع مستوى سعر الاستيرادات، مما يفسر وجود خسارة تُقدر بحجم الفرق بين المستويين، ويمكن أن تأخذ صيغة هذا المؤشر ما يأتي:

$$\textbf{نسبة التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الاستيرادات}} \textbf{100 X}$$

المحور الثاني
النتائج والمناقشة

اولاً. اجراء اختبار KMO and Bartlett's Test: ينطلق تحليل العوامل بأجراء اختبار (KMO and Bartlett's Test) بغية الحكم على مقبولية مصفوفة ارتباط العوامل والتي يشير لها اختبار(kmo) لكفاءة العينة أما اختبار (Bartlett) والذي نحدد من خلاله نوع المصفوفة إذ نعتمد على النقاط أدناه لقبول المصفوفة من عدمه (Sergio&others,105,2021):

1. **أن يكون مقياس Kaiser-Mayer-Olkin (KMO-test):** لتقدير ملاءَمة المعاينة ويكون للمصفوفات كافة وفقا لمعيار كيزر ألا يقل عن قيمة (0.50) مما يدل على أن الارتباطات عموما في المستوى.
2. **اختبار بارتليت Bartletts test of sphericity:** ينبغي ان تكون مصفوفة الارتباطات مختلفة عن مصفوفة الوحدة singular matrix واختبار بارتليت يستعمل لأثبات ذلك إذ يجب أن يكون معنوياً (α دون 0.05).

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.7

الجدول (1):

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0.770
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	667.598
	df	78
	Sig.	0.000

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (SPSS27)

- ❖ يتضح من الجدول رقم (1) أن قيمة kmo تساوي (0.77) وهي أكبر من (0.50) مما يعني ملائَمة مصفوفة الارتباطات للتحليل وفق معيار كيزر.
- ❖ إن قيمة اختبار الدائرية لبارتليت عند معنوية (sig=.000) وهي أقل من 0.05 أي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة أي إن مصفوفة الارتباطات هي ليست مصفوفة وحدة (معنوي).

ثانياً. مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المدروسة: يوضح الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط البيني بين العوامل أو ما تعرف بالمصفوفة المربعة وذلك لتمييزها عن مصفوفة الوحدة والتي تعد الحل الأول للعلاقات بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، إذ إن القاعدة الإحصائية والقياسية لمنهج التحليل العاملي تنص على أن: "كلما كانت العلاقة بين المتغيرات اعلى من 0.30 يعد هذا مؤشراً قوياً على المتغيرات الداخلة في عملية القياس تعطي أكبر تفسير للمشكلة"(جدعان، 230:2022).

الجدول (2): مصفوفة الارتباط البيني

مصفوفة الارتباط Correlation Matrix													
	الاغذية والمشروبات غير الكحولية	المشروبات الكحولية والتبغ	الملابس والاحذية	السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	الصحة	النقل	الاتصال	الترفيه والثقافة	التعليم	المطاعم	السلع والخدمات المتنوعة	الرقم القياسي العام
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	1.000	.861	.976	.952	.978	.920	.842	.530	.726	.689	.772	.934	.963
المشروبات الكحولية والتبغ	.861	1.000	.912	.912	.828	.863	.733	.688	.780	.772	.825	.829	.877
الملابس والاحذية	.976	.912	1.000	.962	.955	.939	.797	.575	.740	.722	.799	.913	.952
السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	.952	.912	.962	1.000	.949	.970	.899	.698	.811	.807	.853	.963	.992
التجهيزات، والمعدات، المنزلية والصيانة	.978	.828	.955	.949	1.000	.935	.892	.578	.739	.699	.772	.956	.970
الصحة	.920	.863	.939	.970	.935	1.000	.863	.736	.842	.840	.877	.974	.966
النقل	.842	.733	.797	.899	.892	.863	1.000	.694	.754	.724	.743	.917	.934
الاتصال	.530	.688	.575	.698	.578	.736	.694	1.000	.932	.912	.890	.703	.684
الترفيه والثقافة	.726	.780	.740	.811	.739	.842	.754	.932	1.000	.977	.986	.826	.807
التعليم	.689	.772	.722	.807	.699	.840	.724	.912	.977	1.000	.986	.811	.789
المطاعم	.772	.825	.799	.853	.772	.877	.743	.890	.986	.986	1.000	.852	.838
السلع والخدمات المتنوعة	.934	.829	.913	.963	.956	.974	.917	.703	.826	.811	.852	1.000	.978
الرقم القياسي العام	.963	.877	.952	.992	.970	.966	.934	.684	.807	.789	.838	.978	1.000

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (SPSS27).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 106-119
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.7

ثالثاً. استخلاص العوامل بطريقة الجذر الكامن: يعبر الجذر الكامن عن مجموع مربعات مساهمة كل المتغيرات بالنسبة لكل عامل من عوامل المصفوفة كلاً على حجة فالعوامل الأولى هي تلك العوامل ذات الجذر الكامن الأعلى يليها الأقل فالأقل وينبغي ان تكون قيمة الجذر أكبر من الواحد الصحيح وبعكسه يتم رفضه كعامل موثر في الظاهرة إذ تعد قيمة (Eigenvalues) مقياساً لحجم التفسير الذي من الممكن أن يكشفه كل عامل (جدعان، مصدر سابق، 2022)، والجدول الآتي يوضح أن العاملين الأكثر تباين وتفسير للظاهرة كان العامل الأول الخاص بالأغذية والمشروبات غير الكحولية إذ أعطى تفسيراً خاصاً وقدره (57.01%) من مسببات الارتفاع في المستوى العام في الأسعار في العراق وهذا يعكس الحالة الواقعية لظاهرة الاستهلاك المرتفع للأغذية والمشروبات سواء استهلاك منزلي أو استهلاك على مستوى الاستراحات والمطاعم، أما العامل الثاني فقد اظهر تفسيراً وقدره (37.6%) من مجموع العوامل المؤثرة في الظاهرة وهذا يعكس حالة ارتفاع عدد المدخنين بين أفراد المجتمع وارتفاع حجم استهلاك هذه السلعة فبحسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية إحصاءات التجارة فأن قيمة التبوغ المستوردة خلال العام 2021 بلغت (2.184.583.840) دينار عراقي، أما مجموع التفسير الكلي لكلى المتغيرين بلغ (94.635%) من مجموع التفسيرات للعوامل الداخلة .

الجدول (3): الجذر الكامن لكل عامل

العوامل	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	11.158	85.834	85.834	11.158	85.834	85.834	7.412	57.018	57.018
المشروبات الكحولية والتبغ	1.144	8.801	94.635	1.144	8.801	94.635	4.890	37.616	94.635
الملابس والاحذية	.342	2.633	97.267						
السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	.167	1.284	98.551						
التجهيزات، والمعدات، المنزلية والصيانة	.078	.599	99.150						
الصحة	.055	.421	99.571						
النقل	.028	.214	99.785						
الاتصال	.015	.115	99.900						
الترفيه والثقافة	.008	.060	99.959						
التعليم	.004	.031	99.990						
المطاعم	.001	.006	99.996						
السلع والخدمات المتنوعة	.000	.004	99.999						
الرقم القياسي العام	7.945E-5	.001	100.000						

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (SPSS27).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 106-119
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.7

رابعاً. تمثيل قيمة الجذر الكامن بيانياً: يوضح الشكل البياني الآتي قيم الجذور الكامنة لكل عامل ضمن الظاهرة على المحور (Eigenvalue) وتسلسل العامل على المحور الافقي إذ يتضح إن العاملين اللذان قيمتهما أكبر من الواحد الصحيح هما العامل الأول فكانت نقطته قريبة من 12 والعامل الثاني قريب من النقطة 2 وعندما يكون الخط موازي للمحور الافقي نستدل إن تلك العوامل لم تقدم تفسيراً كافياً للظاهرة عند استخراج الجذر الكامن لكل عامل وهذه النسب قد تختلف في كثير من الأحيان عند استخدام مرحلة تدوير العوامل.

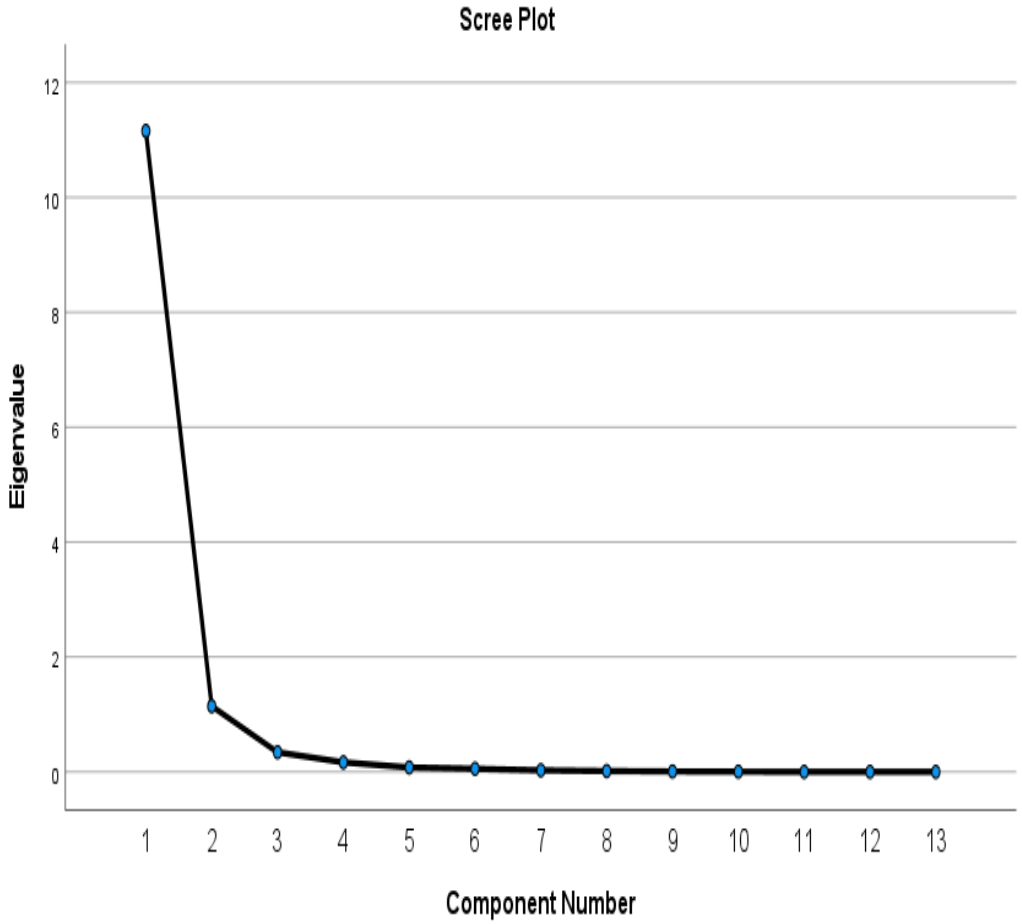

الشكل (1): قيمة عوامل الجذر الكامن

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على الحزمة الإحصائية (SPSS27)

خامساً. تدوير العوامل بطريقة الفاريماكس Varimax: يرتكز هذا الأسلوب على تعظيم التباين بين المتغيرات وهذه الطريقة تعمل على تبسيط تشبعات كل عامل على العامل الأخر ضمن الظاهرة، وعليه فأن كل عامل لديه علاقة قيمتها اكبر من 0.30 مع أكثر من ثلاثة عوامل يُعد عاملاً ذو تفسير مهم جداً للظاهرة، وفي الجدول رقم (4) أدناه يتضح لدينا إن العاملين الأعلى في قيمة الجذر الكامن يرتبط كل منهم بجميع العوامل المفسرة للظاهرة بنسب تشبعات مختلفة، ولأن ظاهرة ارتفاع الأسعار تتصف بالعمومية فقد تم تمثيل نسبة انفاق الأسر في محافظات العراق جغرافياً بالشكل رقم (2) فقد تفاوتت نسبة الانفاق بين محافظة وأخرى.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 106-119
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.7

الجدول (4): تدوير العوامل واستخراج قيم التشبعات

Rotated Component Matrix[a]		
	Component	
	1	2
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	.938	.308
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	.926	.337
الملابس والاحذية	.908	.359
الرقم القياسي العام	.884	.457
السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	.867	.481
السلع والخدمات المتنوعة	.842	.498
الصحة	.816	.540
النقل	.782	.457
المشروبات الكحولية والتبغ	.749	.511
الاتصال		.931
التعليم	.439	.883
الترفيه والثقافة	.466	.873
المطاعم	.528	.832

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (SPSS27).

سادساً. توزيع الاستهلاك حسب المحافظات: باستخدام المخرجات التي تم الحصول عليها من عملية تحليل البيانات عملياً وبالاستناد إلى بيانات الانفاق الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء في العراق لعام 2022 تم معالجة البيانات واسقاط النتائج جغرافياً حسب المحافظات، يتضح لدينا من الخريطة رقم (1) أن المحافظات الأعلى من حيث الانفاق هي كل من (بغداد، والانبار، والقادسية والمثنى) إذ بلغ معدل الانفاق الاستهلاكي الكلي ما يقارب 695000 شهرياً وهذا الارتفاع يعود وخاصة في محافظة بغداد إلى ارتفاع كلفة استئجار المباني السكنية على وجه الخصوص اما المحافظات الأخرى ذات المستوى الاستهلاكي المرتفع يعود إلى نمط الاستهلاك النهائي الشائع في عموم المجتمع، ينظر الى الخريطة رقم (1)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 106-119
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.7

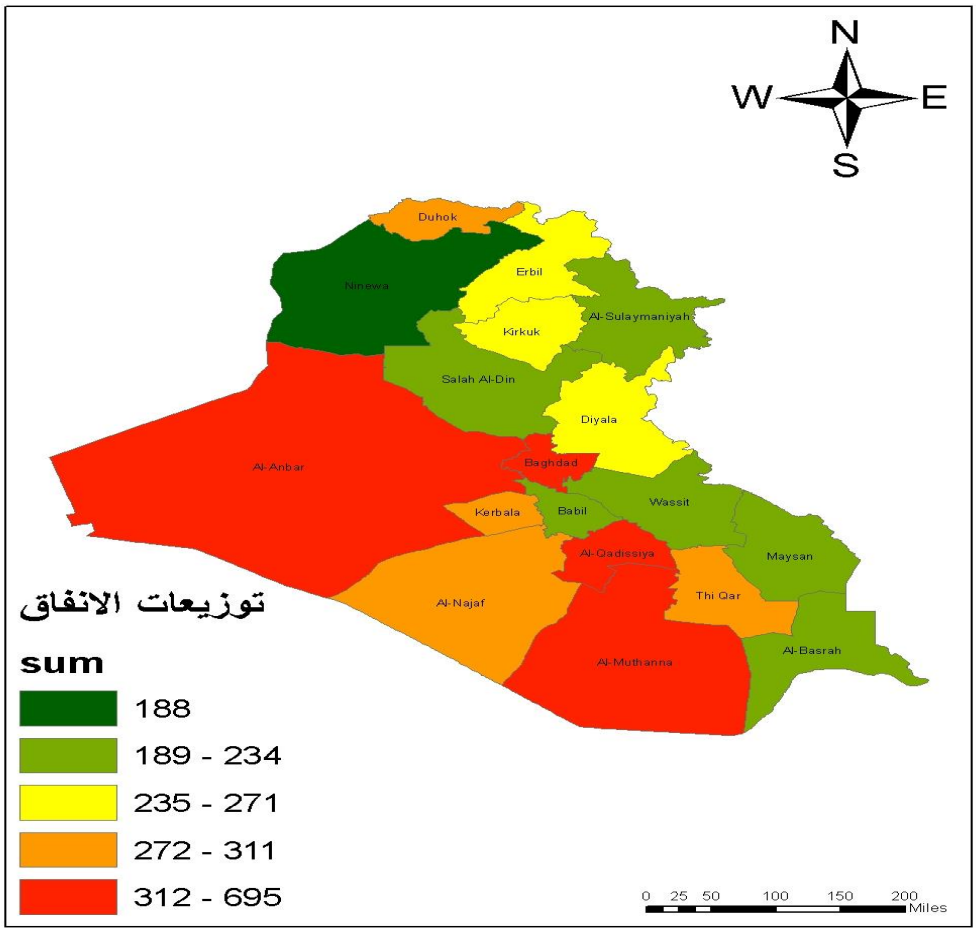

الخريطة (1): توزيع الانفاق الاستهلاكي الكلي في المحافظات

الخريطة من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Geoda)

وبالحديث عن العاملين الأعلى تفسيراً للإنفاق الاستهلاكي في العراق وهما الانفاق على الأطعمة والمشروبات والانفاق على التبغ والمشروبات الكحولية، فقد تصدرت محافظتي نينوى والسليمانية مدن العراق في مستويات الانفاق على الطعام من الانفاق الكلي تلتها في المركز الثاني 10 محافظات مثل صلاح الدين ودهوك أما النسبة الأقل في مستوى الانفاق على الطعام كانت في 4 محافظات وهي الانبار وبغداد والقادسية وذي قار، أما العامل الثاني والمتمثل بالإنفاق على التبغ والمشروبات الكحولية فقد تصدرت كل من البصرة واربيل والانبار المحافظات ذات الانفاق العالي على هذه الفئة من سلة المستهلك وربما يرجع سبب هذا الارتفاع إلى كون تلك المحافظات تحتوي او بالقرب من المنافذ الحدودية مما يجعلها أماكن استهلاك ومرور لتلك البضائع فيما حلت كل من السليمانية وذي قار بالمرتبة الأخيرة في مستويات الانفاق، ينظر إلى الخريطة رقم (2) و(3).

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.7

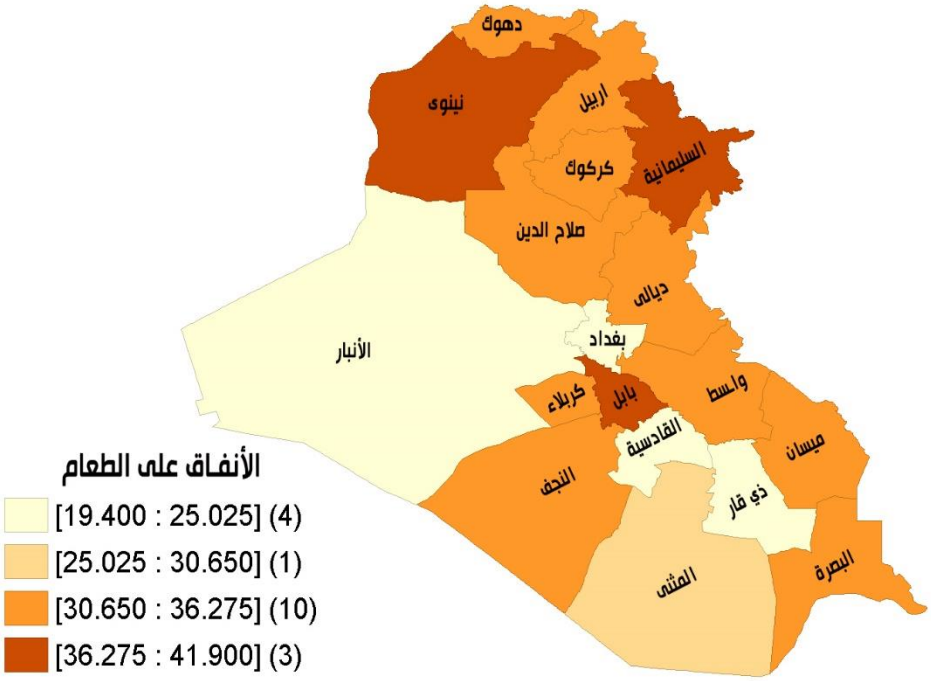

الخريطة (2) الانفاق على الطعام حسب المحافظات

الخريطة من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Geoda).

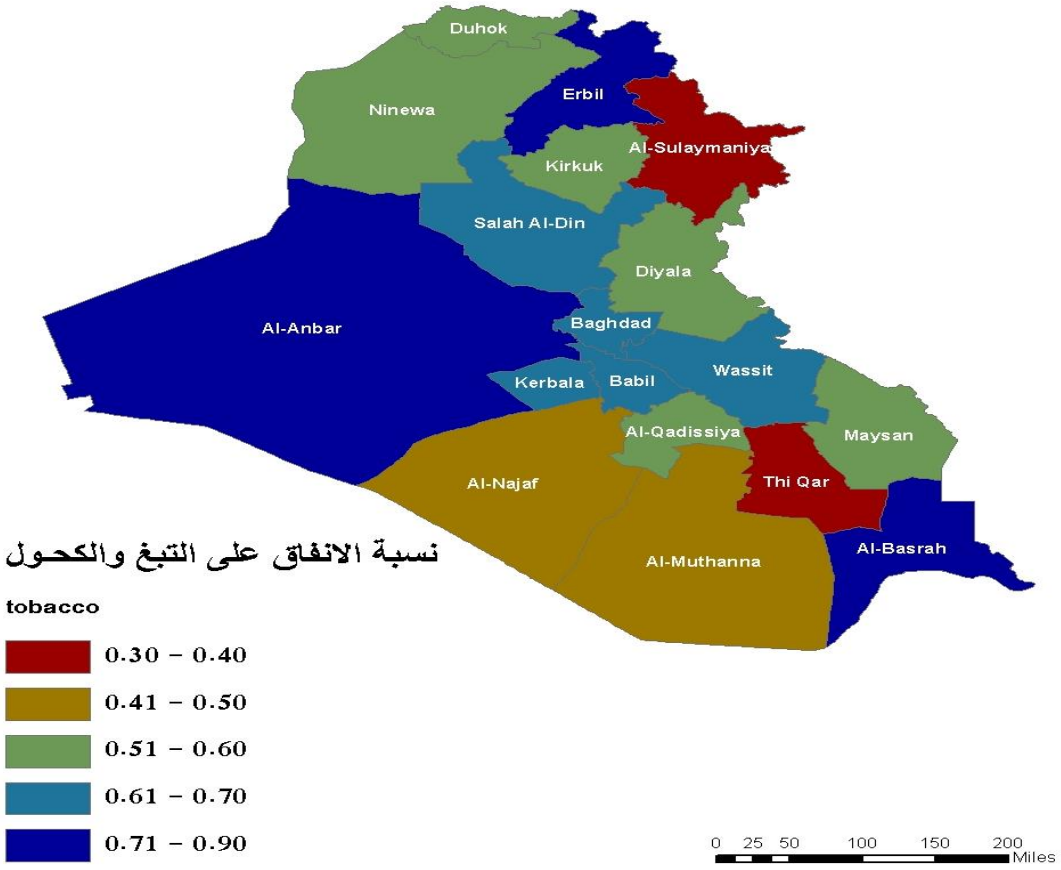

الخريطة (3) الانفاق على التبغ والكحول حسب المحافظات

الخريطة من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Geoda).

النتائج والمقترحات

اولاً. النتائج:

1. الانفاق الاستهلاكي على السلع النهائية هو الطابع الأبرز الذي يطغى على عادات الانفاق في المجتمع العراقي.
2. توصلت الدراسة إلى وجود مشكلة اجتماعية تتمثل بانتشار ظاهر الإدمان على السكائر والكحول في المجتمع ووجود مشكلة اقتصادية تتمثل باحتلال الانفاق على هذه السلع المركز الثاني بعد الانفاق على الطعام.

ثانياً. المقترحات:

1. ترشيد الاستهلاك بين أفراد المجتمع والتثقيف بأهمية الادخار والاستثمار لتجنب الهدر في الأموال والموارد الأخرى.
2. فرض ضرائب مرتفعة على الواردات من السكائر والتبغ والمشروبات الكحولية لتلافي خطورة تسرب المزيد من العملة الصعبة.
3. التعريف بخطورة الإدمان على صحة الفرد والمجتمع من خلال حملات توعوية تتبناها وزارة الصحة والمؤسسات التابعة لها على وسائل التواصل الاجتماعي كافة بعدّها المؤثر المرئي الأبرز في الوقت الحاضر.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. البلداوي، عبد الحميد عبد المجيد، (2009)، اساليب الاحصاء للعلوم الاقتصادية والادارية مع استخدام برنامج SPSS، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
2. جدعان، هيثم ساهي، (2018)، الانفتاح الاقتصادي وأثره على التضخم المستورد في العراق للمدة 2003-2016 دراسة قياسية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
3. جدعان، هيثم ساهي، (2022)، التوزيع الجغرافي لتوزيعات البطالة ومسبباتها للمحافظات العراقية دراسة قياسية لسوق العمل الحكومي في العراق لسنوات مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بسوسة، جامعة سوسة، تونس.
4. الجنابي، هيل عجمي وارسلان، رمزي ياسين، (2009)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والطبع، عمان.
5. حسين، بيداء رزاق (2016)، أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2016)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (العدد 15).
6. رزق، عادل (2010) إدارة الأزمات المالية العالمية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية القاهرة.
7. ساموبلسون، بول ونوردهاوس، ويليام، (2001)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، طبعة 15، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.
8. عبد الباقي، إسماعيل إبراهيم، (2016)، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. عبد الحميد، الخديمي، (2011)، أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر)، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، الجزائر.

10. كمال، يوسف، (2008)، ربط المعاملات والأجور بالأسعار في الإسلام، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
11. وناس، خلود عاصم وسلمان، مهند عبد الرحمن والمجتبى، محمد المعتز، (2017)، أثر التضخم على قياس التكاليف المتوقع للمنتجات في الوحدات الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد.
1. Arnold,Roger A., (2008), Macroeconomics, Library of Congress, california state, university san marcos, usa.
2. Venturini, Sergio, (2021), Structural Equation Modelling with Partial Least Squares Using Stata and R, Department of Management, Università degli Studi di Torino.